

## "كيف نحقق نمواً عالياً ومستمرًا؟"

● النمو الاقتصادي وسيلة وليس هدفاً في حد ذاته حيث أن نمواً عالياً ومستمرًا لفترة زمنية ممتدة هو السبيل لتحقيق قفزة في مستوى الدخل للمواطنين بما يتيح القضاء على الفقر وايضاً لزيادة الفرص امام الشعب ليكون اكثر انتاجية وابداعاً , وكذلك ضمان حياة أفضل للأجيال القادمة ، وهو ليس شأنًا إقتصاديًا بحتاً فالنمو الاقتصادي يأتى دائماً بالتوازي مع الحكم الرشيد وتحديث المؤسسات السياسية والتشريعية والرقابية.

● ولكن كيف تحقق الدول مستويات مرتفعة من النمو ومنخفضة من الفقر؟ رداً على هذا التسائل قام نوبل الاقتصاد "مايكل سينس" برصد تجارب 13 دولة – من بين 180 دولة نامية شملتها دراسته- حققت نمواً عالياً للنتائج الاجمالي بمتوسط 7% سنوياً ولمدة 25 سنة متصلة واستخدمها كمقياس لتحليل عناصر استدامة النمو المرتفع في الدول النامية ، وبناء عليه يمكن استخلاص المعطيات الآتية (1) النمو في تلك الدول تحقق من خلال تطبيقات العلم والتكنولوجيا في الانتاج واللوجستيات والاتصالات وفي تطوير الادارة والمنظمات والحصول على المعرفة الجديدة المتوفرة في الدول المتقدمة (2) الاعتماد على رأس المال البشرى في توليد الثروة وتغيير هيكله في النظم السياسية والاقتصادية يتيح " الانتشار الاستراتيجي" للأصول البشرية والمعرفية (3) تعدى معدلات الاستثمار نسبة 25% سنوياً من الناتج الاجمالي ، وبينما يمثل الاستثمار الخاص في الدول الـ 13 المحرك الأساسي للنمو وتوفير فرص عمل جديدة فان حكومات هذه الدول كان لها دور جوهري في الاستثمار في قطاعات ذات عائد اجتماعي لايتجه اليها القطاع الخاص واهمها التعليم والبنية الاساسية المساندة للنمو (الاستثمار العام في حدود 5 الى 7% سنوياً من الناتج الاجمالي) (4) تتحقق الاستثمارات المرتفعة سواء من القطاعين الخاص أو العام من خلال الادخار الوطني بمرادفيه الحكومي والخاص ، فلقد اثبتت تجارب التنمية ان تمويل الاستثمار محلياً من خلال مدخرات وطنية هو الأفضل والأمن، ولاتقبل حجة مستوى الفقر فالادخار في الهند على سبيل المثال يزيد عن 25% من الناتج الاجمالي وفي الصين عن 35% ! (5) دور فعّال

للحكومة فى تخفيف الاجراءات البيروقراطية المتعلقة بالتصاريح وفى التعريف الجمركية المنتقاه وفى الاعفاءات الضريبية المبررة والمؤقتة وفى التعامل الضريبى مع الممولين وفى ضوابط قانون العمل لصالح طرفى العملية الانتاجية وفى إرساء قواعد المنافسة العادلة وفى التوازن والتفاعل الصحى بين العام والخاص (6) ادارة العملة الوطنية عبر إستخدام ضوابط على تدفقات الأموال الخارجة والداخلة والتدخل فى أسواق العملة للحد من مخاطر تذبذب سعر الصرف وإعطاء أهمية كبرى للاحتياطى النقدى بهدف إحداث التوازن المطلوب فى أسعار الصرف علاوة على إحتفاظ الدولة بنصيب مهم فى البنوك والمؤسسات المالية (7) الدخل والثروة تحددهما مستويات الانتاجية الكلية ، والمزايا النسبية ليست ثابتة فالصادرات مثلاً التى تعتمد فى فترة بداية النمو على رخص وكثافة العمالة تصبح غير قادرة على المنافسة عندما تزداد الاجور كثرة للنمو بما يحتم تغييراً هيكلياً مستمراً فى نوعية الصناعات والخدمات فى كل مرحلة من مراحل النمو، فالصناعات التنافسية التى كانت يوماً ما مصدراً للتوظيف الانتاجى تندثر جدواها مع الوقت ويجب ان تتبدل ، وبالتالي فانه لخطأ استراتيجى فادح محاولة حماية العاملين من خلال حماية الوظائف فى المؤسسات فاقدة التنافسية ، فحماية العاملين الحقيقية تتأتى من خلال مساندتهم أثناء فترات البطالة وإعادة تدريبهم وتأهيلهم للوظائف الجديدة وتقديم لهم الدعم الكامل فى الخدمات الاساسية الصحية والتعليمية (8) ديناميكية النمو تتحقق مع الانفتاح على الاقتصاد الدولى، ولكن اذا كان الانفتاح للمنافسة الدولية سيتسبب فى القضاء على الوظائف بمعدل أسرع مما يوفرها – أى أن المحصلة سلبية بالنسبة للوظائف وفرص العمل – فان استراتيجية النمو ستفقد التأييد وتحدث مشكلة سياسية وعليه يجب ادارة وتنظيم عملية الانفتاح بشكل يرفع كفة خلق الوظائف.

● تبقى زاويتين تفرض نفسها على نمط النمو الذى نريده لمصر، الاولى تتعلق بترشيد الطاقة والمياه حيث أن معدلات عالية من النمو ستطلب إستخدامات أعلى فى هذة العناصر ، ولقد بدأت بالفعل معظم الاقتصادات الناشئة فى الغاء الدعم على الطاقة وتصبح نتيجة لذلك البدائل الأخرى لمصادر الطاقة اكثر جدوى إقتصادياً وعلى الحكومة ان تضع الخطط والسياسات للاسراع فى تحقيق هذا الهدف والاقبال من انبعاثات الكربون التى تتواكب مع تنمية مستدامة

تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية التي هي ملك الاجيال القادمة ، واما الزاوية الثانية فتتعلق بتوسيع منافع النمو فلايمكن ترك مواطنين خارج دائرة فرص النمو وكما يلزم ان تكون هناك حدود للفجوة بين الدخول وآليات تسمح باعادة عادلة لتوزيع الثروة الناجمة عن النمو.

- ان الوصول الى هدف النمو العالى والمستدام من حيث موقعنا الآن ليس بالأمر السهل ، فالنخبة السياسية والفكرية ونخبة الأعمال فقدت مصداقيتها لدى الناس ، وترك فقدان الثقة فى النخب فراغاً يمتلأ حالياً بالمواجهات السياسية التى تفتقر الأهداف المشتركة ، وعليه فان بناء أجنده وطنية براجماتية بمدخل توافقى سيأخذ بعض الوقت والجهد ولكنه مهم.

شريف دلاور